واقع التجارة الخارجية في الأقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) وآفاقها المستقبلية

م.م. هيام خزعل ناشور
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

The Reality of Forgein Trad in Iraq economy for the period (2010-2016) and Its prospects

Asst . Lecturer . Hiam Khazaal Nashur
Center for Basra and ArabGulf
Studies University of Basra

المستخلص

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية والتي انعكست على مفاصل قطاعاته الاقتصادية ، وتعد التجارة الخارجية ابرز هذه القطاعات ، لذا جاء البحث لدراسة وتحليل واقع تجارة العراق الخارجية للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) مع دول العالم بشقيها الصادرات والاستيرادات مع دراسة هيكلها وتوزيعها الجغرافي وبيان مدى تبعية وارتباط هذا الاقتصاد بأقتصاديات دول العالم ، إذ احتلت دول العالم أهمية نسبية في تجارتها الخارجية ، واصبح العراق من الاسواق الرئيسية لأستقبال صادراتها واصبح العراق اسيراً لعلاقات تجارية غير متوازنة مع دول العالم .وبالتالي ترتب على ذلك الكثير من التغيرات وبروز العديد من المشاكل التي تنعكس سلباً في تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلية ، لذلك جاء هدف البحث لدراسة واقع التجارة الخارجية للأقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) وآفاقها المستقبلية .

الكلمات المفتاحية :- التجارة الخارجية ، حجم التبادل التجاري ، هيكل الصادرات والواردات ، الآفاق المستقبلية .

The Reality of Forgein Trad in Iraq economy for the period (2010-2016) and Its prospects

Abstract

Iraq has witnessed after 2003 many economic and political transfor mation , which have been reflected in the joints of its economic sectors , and foreign trade is the most prominent of these sectors , so the research cam to study the reality and pros pects of Iraq forign trade for the period (2010- 2016) with the wardcountries in both exports and imports and study their struetures and its concentrate in some good or country , and to show the extent of dependence and link this economy with is economies of countries , Iraq has become a major market for receiving its exports , and thus resulted in a lot of structural changes and the emergence of many problems that reflect negstively on the future economic development soit come to study the reality of Iraq foreign trade for the period (2010-2016) and prospects .

Key words :- forign trade , structure of exports and imports , commercial dependency .

المقدمـــة

تعد التجارة الخارجية معياراً لتطور الدول وتوازنها ومؤشراً مهماً لقدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي ، وهي احدى النوافذ التي يطل من خلالها على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين المحيطين أو أكثر من محيط اقليمي أو دولي ، ويرتبط هذا المؤشر بالأمكانات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير وعلى الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيدها من العملات وما لذلك من آثار على ميزان المدفوعات .

ولا يستثنى العراق من هذه القاعدة فأتخذت فيه التجارة اتجاهات ومسارات عدة ، إذ أن العلاقات التجارية مع دول العالم اخذت اهمية في التحليل التجاري خاصة في السنوات الاخيرة وشكلت اهمية نسبية في التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية مقارنةً مع دول العالم ، إذ أصبح قطاع التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادات يسجل قيماً مرتفعة وبخاصة في السلع الغذائية والاستهلاكية ، إذ اصبح تابع اقتصادياً وهو ما سيؤثر سلباً على تراجع التنمية الاقتصادية في العراق ، بينما بقت الصادرات تعاني من التذبذب والتراجع في قيمها وهو ما ينعكس سلباً على وضعية الاقتصاد العراقي بالرغم من الامكانات التي تؤهله ان يصبح قوة اقتصادية قوية في المنطقة ، مما يجعله تابعاً لقطاع واحد هو القطاع النفطي في تمويل متطلباته المالية ، إذ اصبح العراق سوقاً مفتوحاً لمختلف السلع والبضائع حتى من الـــدول التي لا تمتلك نصف المقومات التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني .

١- أهمية البحث

" يكتسب البحث اهميته من ان تحليل التجارة الخارجية لأي دولة يمثل انعكاساً لأقتصادها القومي من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالأقتصاد العالمي ، لذا فأن أغلب الدول تركز على دراسة وتحليل التجارة الخارجية من اجل معرفة مدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي الدولي والوقوف على مكانة صادراتها واستيراداتها من الدول الاخرى " .

٢- مشكلة البحث

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المؤثرة بنحو اساس في عملية نمو الاقتصاد العراقي ، كما انه مؤشراً يعبر عن قوة هذا الاقتصاد او ضعفه ، فأعتماد هذا القطاع على تصدير

النفط الخام والمواد الاولية ، يضع العراق اما تحديات عدة لاسيما اذا ما تم اعتماد الواردات كجزء محوري لتغطية الحاجات الاساسية فيه وذلك قد يكون نتيجة حتمية لأهمال القطاعلت الانتاجية السلعية والخدمية الأخرى .

٣- هدف البحث

" يهدف البحث الى دراسة وتحليل واقع التجارة الخارجية للأقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦) من خلال ابراز حجم التبادل التجاري للعراق مع دول العالم وطبيعة الهيكل التجاري العراقي مع ابراز اهم المشكلات المستقبلية الناتجة عن ارتباط تجارة العراق الخارجية مع دول العالم وخاصة جانب الاستيرادات وآفاقها المستقبلية ".

٤- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هنالك تركزاً كبيراً في صادرات العراق بسبب الاعتماد بنحو اساس على تصدير النفط الخام والمواد الأولية ، كما تعد واردات العراق في معظمها واردات استهلاكية لا يمكن ان تسهم في عملية الانتاج .

٥- هيكل البحث

تم تقسيم البحث الى المباحث الآتية :

المبحث الاول :- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية .

١- مفهوم واهمية التجارة الخارجية .

٢- الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية .

٣- العوامل المؤثرة في حجم التجارة الخارجية .

٤- سياسات التجارة الخارجية .

المبحث الثاني :- واقع ومؤشرات تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)

١- حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي .

٢- التوزيع الجغرافي لحجم التجارة الخارجية (صادرات + استيرادات)

٣- البنية السلعية لحجم التجارة الخارجية .

المبحث الثالث :- الآفاق المستقبلية للتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

أولاً : مفهوم واهمية التجارة الخارجية :-

تعرف التجارة الخارجية بأنها ((عملية التبادل التجاري التي تتم بين دول العالم الأخرى ، وتشمل عملية تبادل السلع المادية وغير المادية)) (الصوص ، ٢٠٠٨، ٩) .

كما تعرف التجارة الخارجية بالمعنى الضيق:((الصادرات والاستيرادات المنظورة وغير المنظورة)) (الصرن، ٢٠٠١ ، ٣٠) .

كما عرفت ايضاً بأنها (عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة ، وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول) (محمود ، ١٩٩٣ ، ١٢) .

وهناك تعريف آخر للتجارة الخارجية بأنها ((مجموعة من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها ، وتصدر جزءاً منها الى الدول الأخرى ، وفي المقابل تستورد السلع والخدمات من الدول المختلفة ، التي تتمتع هي الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وجراء ذلك يظهر الميزان التجاري للبلد سواء أكان بالفائض أم العجز)) (الوادي ، ٢٠١٣، ٢، ٧) . من خلال التعاريفات السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها ((فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية)) .

ان التجارة الخارجية تعد شريان الحياة مع الدول الاخرى ، وكلما توسعت رقعة التجارة كلما ادت إلى انتعاش الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان الكثير من الدول تسعى لوضع التجارة الخارجية في سلم الأولويات من خلال أدراجها ضمن الخطة التنموية للدولة .

ان تزايد نشاط التجارة الخارجية وازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في انجلترا ، والتوسع في الاستكشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الايصال ، ومع تزايد الحاجة الى المزيد من الاشباع لدى الافراد في الدول المختلفة كلها عوامل ادت الى ظهور وتزايد اهمية التجارة الخارجية (احمد ، ٢٠٠٧، ١٣) ، وتختلف اهمية التجارة الخارجية بين دول العالم ، فهناك دول يعتمد اقتصادها بالدرجة الاساس على تصدير سلعة او سلعتين واستيراد مختلف السلع والخدمات وهذا ما تتصف به الدول النامية ، وبعض الدول

الاخرى وخاصة المتقدمة فيها يقـــوم اقتصادها على تصدير مختلف السلع المصنعة واستيراد المواد الاولية لهذه السلع (الخاقاني ، كريم ، ٢٠١٤، ١٩) ، وعليه يمكن ابراز اهمية التجارة الخارجية بالنقاط الآتية (عبد الحميد ، ٢٠١١، ٥٨) :

١- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة فيها ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية .

٢- تعد التجارة الخارجية منفذ التصريف لفائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية ، إذ يكون الانتاج المحلي اكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه .

٣- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الاموال الاجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية .

٤- القدرة على الاستعانة بالايدي العاملة والخبرات الاجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالٍ يحتاج الى كوادر فنية ماهرة ، من الايدي العاملة قد تكون غير متوفرة في البلد .

٥- القدرة على تحويل المدخرات المحلية الى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج الى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي .

٦- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي الى زيادة الانتاجية ، عند الدول المتقدمة تكنولوجياً .

٧- ان التجارة الخارجية تقوم على اساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون على ان تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن ان يكـــون عليه سعرها لو انتجت محلياً (المرزوق ، ٢٠٠٥، ٣٨) .

<u>ثانياً : الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية</u>

تتميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية مميزات عدة منها :- سهولة انتقال عوامل الانتاج (رؤوس الاموال والعمال) بين مناطق الدولة . وسهولة التبادل التجاري بين مناطق الدولة لان الناس يستخدمون عملة واحدة تلقى القبول العام لدى جميع السكان ولنظام نقدي واحد . وتقوم التجارة الداخلية بين افراد تجمعهم روابط مشتركة ويخضعون لقانون واحد ونظام تجاري واحد . أما التجارة الخارجية فإنها تختلف عن التجارة الداخلية ، فهذه التجارة تقوم بين افراد يخضعون الى سياسات مختلفة لكل منها قوانينها وأنظمتها التجارية وسياساتها الاقتصادية الخاصة بها . أن صعوبة التجارة الخارجية بسبب اختلاف العملات والنظم النقدية من دولة الى أخرى مع وجود

عملات لا تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها خارج حدودها .الى جانب عدم ثبات أسعار العملات وكذلك صعوبة انتقال عوامل الإنتاج عبـر الحدود السياسية الدولية بسبب : القيود الإدارية ، الخوف على رؤوس الأموال ، اختلاف العادات والتقاليد واللغات ، وتكاليف النقل . وكذلك هناك اختلاف في الوحدات السياسية والسياسات الاقتصادية ، واختلاف العملات والنظم النقدية بين التجارة الداخلية والخارجية (عبد الله ، ٢٠١٣، ١٣) ، فالتجارة الداخلية :- هي حركة البيع والشراء لمختلف أنواع السلع المحلية أو المستوردة داخل الدولة وتعتمد على توفر تلك السلع في الأسواق والقوة الشرائية للأفراد . أما التجارة الخارجية :- هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل ، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في انها تتجاوز حدود الدولة الواحدة الى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها .

ثالثاً :- <u>العوامل المؤثرة في حجم التجارة الخارجية</u> :-

هناك الكثير من العوامـــل المؤثرة في حجم التجـــارة الخارجية منها ما يلي (شفيع، ٢٠٠٨، ١) :-

١- كلفة النقل :- تمثل كلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول وخصوصاً في حالة الدول ذات الحدود المشتركة .

٢- الانشطة الاخرى :- هناك بعض الانشطة لها تأثير مباشر في حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة مثل النشاط السياحي .

٣- السلع الوسيطة :- توجد بعض السلع التي تدخل في العملية الانتاجية بغرض انتاج سلع أخرى ، أو ان انتاج بعض السلع يتطلب استخدام سلع معينة ، تؤثر هذه الحالة في حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته .

٤- التجارة الخارجية غير المنظمة :- اهملت نظريات التجارة الخارجية غير المشروعة أو التهريب حيث تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطاً مهماً لذا لابد من اخذها بعين الاعتبار .

٥- تأثير الدخل :- تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب . وهي عموماً (وخاصة نظرية Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند الى افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة ، وأن مجموعة السلع الموجودة في الاسواق المحلية يعتمد على معدل دخل الفرد (شفيع ، ٢٠٠٨ ، ص٤).

٦- الشركات متعددة الجنسيات :- تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزءاً كبيراً ومتزايداً في الحجم الكلي للتجارة ، ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الاموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وانما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة . فالشركات المتعددة الجنسية تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الدولية بخاصة مع الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة للشركة الأم .

٧- اختلاف الاذواق والآراء حول السلع :- توجد في بعض الاحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات واحياناً من نفس الموديل ، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب (عبد الرسول ، كريم ، ٢٠١٤ ، ١٣) .

رابعاً :- **<u>سياسات التجارة الخارجية</u>**

تعرف السياسة التجارية في أي دولة بانها ((مجموعة من القواعد والاساليب والادوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في محال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة)) (عبد الحميد ، ٢٠١١ ، ١٢٤) ، ومن الملاحظ ان بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات أو الغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعرفة الجمركية وسياسة المنح) (شهاب ، ٢٠٠٧ ، ١١٢) ، وهناك انواع من السياسات التجارية منها ما يلي (عبد الرضا ، حسن ، ٢٠١٦، ٣٠) :

١- سياسة الحماية التجارية :-

أي خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع ويقصد بها ((حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الاجانب ، فضلاً عن حماية المنافع العامة)) وان ابرز الدواعي الى هذه السياسة :-

تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد اولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الاولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي ، ودعوة (keynes) الى تدخل الدولة لأنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الازمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية.

٢- سياسة الحرية التجارية

أي حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود ، ويقصد بها ((التبادل التجاري دون قيود تعيقه)) ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة عبارة عن المجموع الافقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون بوجود اليد الخفية التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائياً دون تدخل الدولة ، وان المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل الذي يحقق ربحاً معقولاً للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

المبحث الثاني

واقع ومؤشرات تطور حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

أولاً :- تطور حجم التجارة الخارجية :-

اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى تحرير التجارة الخارجية وذلك لغرض الاستفادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من التحرير ولربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية لتكون حافزاً لبذل المزيد من الاصلاحات الاقتصادية وتعزيز النمو من خلال تطوير قدرة العرض المحلي وانتهاج سياسة التنويع واعادة النظر في هيكله الانتاجي وتحسين استخدام الموارد بغية تعزيز الصادرات ليكون قادراً على المنافسة في الاسواق العالمية .

ومن بيانات الجـــدول (١) نلاحظ حدوث ارتفاع وانخفاض في قيمة التبادل التجاري بيـــن العراق والعالم الخارجي إذ أرتفع اجمالي تجارة العراق الخارجية من (٣. ١١١٩٤٤) مليار دينار عـــام ٢٠١٠ الى (٦. ١٤٩١٥٥) مليار دينار عـــام ٢٠١١ أي بزيادة مقدارهـــا (٢. ٣٣%)، تعزى هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار النفط الخام عالمياً الامر الذي ترتب عليه ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة (٩. ٥٣%) الى جانبا أرتفاع الاستيرادات بنسبة (٩. ٨%) ، اما بالنسبة الى نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١١ فقد حافظت على النسبة ذاتها المتحققة في عام ٢٠١٠ والبالغة (٦. ٧٠%) واستمر حجم التجارة الخارجية بالارتفاع حتى سجل في عام ٢٠١٢ ما قيمته (٧. ١٧٨٦٤٨) مليار دينار ، ثم انخفض حجم التجارة الخارجية في عام ٢٠١٣ الى (٤. ١٧٣٨٧٠) مليار دينار أي بنسبة انخفاض بلغت (٣%) وذلك يعود الى انخفاض قيمة الصادرات بنسبة (٧. ٤%) لتسجل في عام ٢٠١٣ ما قيمته (٥. ١٠٤٦٦٩) مليار دولار ، بينما سجلت في عام ٢٠١٢ ما قيمته (٧. ١٠٩٨٤٧) مليار دينار . ويعزى سبب ذلك الى انخفاض كميات النفط المصدرة في عام ٢٠١٣ لتبلغ (٨٧٢) مليون برميل وبمعدل سعر (١٠٣) دولار للبرميل الواحد ، في حين بلغت في عام ٢٠١٢ (٨٨٧) مليون برميل وبمعدل (١٠٧) دولار للبرميل ، اما بالنسبة الى حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت في عام ٢٠١٣ لتسجل (١. ٦٤%) مقابل (٧١%) في عام ٢٠١٢ كانت نسبة

الصادرات منهـــا (٢. ٣٩%) ، اما الـواردات فبلغت نسبتهـــــا الى الناتج المحلي الاجمالي (٦. ٢٥%) ، واستمر حجـــم التجارة الخارجية بالانخفـــاض في عام ٢٠١٤ مسجلاً ما قيمته (٢. ١٥٩٩٢٦) مليار دولار وبنسبة انخفاض بلغت (٩. ١٣%)عن عام ٢٠١٣ ، إذ انخفضت قيمة الصادرات بنسبة (٧. ٦%) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٤. ٦%) لتسجل في عام ٢٠١٤ (٩. ٩٧) مليار دولار مقارنـةً بعـام ٢٠١٣ البـالغ (٧. ١٠٤٦٧٠) مليـار دينـار والنـاجم عـن انخفاض معدل سعر برميل النفط الى (٨. ٩٦) دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٤ مقارنـةً مع معدل (٦. ١٠٢) دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٣ ، اما الاستيرادات فقد سجلت انخفاضاً ايضاً لتصل الى (٤. ٦٢٠٠٤) مليار دينار عام ٢٠١٤ وبنسبة انخفاض بلغت (٤. ١٠) بالمقارنة بعام ٢٠١٣ البـالغ (٩. ٦٩٢٠٠) مليـار دينـار ، ونتيجـة ذلـك انخفـض حجـم التجـارة الخارجيـة الـى الناتـــج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريـــــة الى (٤. ٦١%) في عـــام ٢٠١٤ مقارنـةً مع (١. ٦٤%) عـام ٢٠١٣ ، واستمر حجـــم التجـارة الخارجيـة بالانخفاض فـي عـامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ مسجلاً مـــا قيمته (٨٨٦٩٦) مليار دينار عـــام ٢٠١٦ وبنسبة (١. ٤٥%) من الناتـج المحلي الاجمالي مقابل (٥. ١١٧٤١٧) مليار دينار وبنسبة (٥. ٥٦%) مـــن الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٥ ، ويعزى سبب ذلك الى انخفاض قيمة كل من الصادرات والاستيرادات ، إذ انخفضت الصادرات بنسبة (٦. ٢٠%) لتبلغ (١. ٤٨١٧٧) مليار دينار وبنسبة (٥. ٢٤%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعـــار الجارية لعام ٢٠١٦ ، مقابـــل (٧. ٦٠٦٦٩)مليار دينار وبنسبة (٢. ٢٩%) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٥ ، ويعزى ذلك الى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام الى (٨. ٤٧) ترليون دينار عام ٢٠١٦ مقابل (٢. ٦٠) ترليون دينار عام ٢٠١٥ ، إذ انخفض معدل سعر برميل النفط في الاسواق العالمية الى (٣٦) دولار للبرميل الواحد عـام ٢٠١٦ مقارنـــــةً لعـام ٢٠١٥ البـالغ (٧. ٤٤) دولار للبرميـل الواحـــــد . كمـا انخفضـت الاستيرادات بنسبة (٦. ٢٨% عام ٢٠١٥ لتسجـــل (٤٠٥١٨٩) مليار دينار مشكلة ما نسبته (٦. ٢٠%) مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي بالاسـعار الجاريـة عـام ٢٠١٦ مقابـل (٨. ٥٦٧٤٧) مليـار دينـار عـام ٢٠١٥ مشكلاً مـا نسبته (٣. ٢٧%) مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي بالاسـعار الجارية .

جدول (١)

مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

(مليار دينار)

السنوات / البيانات	٢٠١٠	نسبة الناتج المحلي الاجمالي %	٢٠١١	%	٢٠١٢	%	٢٠١٣	%	٢٠١٤	%	٢٠١٥	%	٢٠١٦	%
حجم التجارة الخارجية	١١١٩٤٤ .٣	٧٠ .٦%	١٤٩١٥٥ .٦	٧٠ .٦%	١٧٨٦٤٨ .٧	٧١%	١٧٣٨٧٠ .٤	٦٤ .١%	١٥٩٩٢٦ .٢	٦١ .٤%	١١٧٤١٧ .٥	٥٦% .٥	٨٨٦٩٦ .٠	٤٥ .١%
الصادرات	٦٠٥٦٣ .٤	٣٨ .٢%	٩٣٢٢٦ .٢	٤٤ .١%	١٠٩٨٤٧ .٧	٤٣ .٧%	١٠٤٦٦٩ .٥	٣٨ .٦%	٩٧٩٢١ .٨	٣٧ .٦%	٦٠٦٦٩ .٧	٢٩% .٢	٤٨١٧٧ .١	٢٤ .٥%
الاستيرادات	٥١٣٨٠ .٩	٣٢ .٤%	٥٥٩٢٩ .٤	٢٦ .٥%	٦٨٨٠١ .٠	٢٧ .٣%	٦٩٢٠٠ .٩	٢٥ .٥%	٦٢٠٠٤ .٤	٢٣ .٨%	٥٦٧٤٧ .٨	٢٧% .٣	٤٠٥١٨ .٩	٢٠ .٦%
الناتج المحلي الاجمالي	١٥٨٥٢١ .٥	—	٢١١٣١٠ .٠	—	٢٥١٦٦٦ .٩	—	٢٧١٠٩١ .٨	—	٢٦٠٦١٠ .٤	—	٢٠٧٨٧٦ .٢	—	١٩٦٥٣ .٤	—

المصدر : **البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، سنوات متفرقة .**

ثانياً :- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في العراق

١- التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية :-

يقصد بالتوزيع الجغرافي للصادرات ، دراسة هيكل الصادرات جغرافياً حسب الدول أو المجاميع الدولية في سبيل التعرف على الدول التي تتجه اليها الصادرات ، وان التوزيع الجغرافي للصادرات يعتمد الى حد كبير على طبيعة التركيبة السلعية للصادرات وان تجارة العراق الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية التي تضعها الدولة ، إذ يعتمد العراق بشكل رئيس في تمويل مشاريع التنمية على ايرادات الصادرات النفطية ، كما ان الاستيرادات تساهم بدور مهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي كالآلات والمعدات اللازمة للبناء وتطوير البنى التحتية في العراق ولا يمكن توفير هذه المتطبات الا من خلال التجارة الخارجية ، مما يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصادية دولية مع اغلب الاقتصادات العالمية (عبد الرضا ، حسن ، ٢٠١٦ ، ٦٩) . والجدول (٢) يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية مع اهم الشركاء التجاريين للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦) ، إذ يلاحظ من خلال تقرير البنك المركزي العراقي لعامي (٢٠١٠- ٢٠١١) أن الولايات المتحدة الامريكية تعد من اهم الشركاء التجاريين ، إذ بلغت حصتها (٨. ١٧%) من حجم التجارة الخارجية ، وهذا يعود الى الزيادة في قيمة الصادرات الى الولايات المتحدة من (٧. ١٤٨٨٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى (٧. ٢٢٩٠٥) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة (٨. ١٧) من قيمة التجارة الخارجية وتأتي في المرتبة الثانية السوق الصينية إذ ارتفعت قيمة الصادرات من (٧. ٧٣٨٨) مليار دينا عام ٢٠١٠ الى (٦. ١١٣٧٣) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة (٩. ١٢%) بينما استحوذت السوق الهندية على المركز الثالث من بين الشركاء التجاريين للتجارة الخارجية مع العراق ، إذ ارتفعت قيمة الصادرات من (١. ٨٦٠٦) مليار دينار عام ٢٠١١ الى (٤. ١٣٢٤٧) مليار دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة بلغت (٩. ٩%) (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١١، ٥٤) ، اما خلال المدة (٢٠١٢- ٢٠١٦) ، ومن خلال بيانات الجدول (٢) فأن الاسواق الآسيوية تعد اكبر الشركاء التجاريين ، إذ تعد سوقاً رئيسياً لصادرات العراق فقد استحوذت على ما نسبته (٤. ٦١%) من اجمالي الصادرات العراقية لعام ٢٠١٦ ، وهذا يعود الى ارتفاع قيمة الصادرات الى الاسواق الآسيوية لعام ٢٠١٦ الى (٠. ٢٩٥٧٦) مليار دينار مقارنة بباقي دول العالم ، ثم دول أوربا الغربية بالمرتبة الثانية بنسبة (٣. ٢٤%) من اجمالي صادرات العراق ، وهذا يعود الى الارتفاع في قيمة الصادرات العراقية من (٢. ٤٧٢) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (١. ١١٦٩٧) مليار دينار عام ٢٠١٦ بينما بلغت نسبة صادرات العراق الى دول امريكا الشمالية والدول العربية (٨. ٧%) ، (٣. ٥%) على التوالي ، اما

النسبة المتبقية البالغة (٢. ١%) فكانت من نصيب دول امريكا الجنوبية ودول افريقيا عدا العربية كما موضح في الجدول (٣) .

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي لقيم (الصادرات) العراقية مع اهم الشركاء التجاريين للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٦) (مليار دينار)

السنوات / البيانات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الدول العربية	٣٦٨٠	٤٠٨٢ .٢	٣٨١٩ .٨	٣٢٣٩ .٩	٢٥٧٣ .٢
دول الاتحاد الاوربي	١٨٤٧٦ .٤	١٦٢٢٣ .٧	١٥١٧٧٨	٠	٠
دول اوربا الغربية	٤٧٢ .٢	٠	٠	١٤٧٣٠ .١	١١٦٩٧ .١
دول اوربا الشرقية	٠	٠	٠	٠	٠
الدول الآسيوية	٥٤٥٥٠ .١	٦٤١٦٢ .٦	٦٠٠٢٥ .٧	٣٧٢٤٤ .٨	٢٩٥٧٦ .٠
دول افريقيا عدا العربية	٠	٠	٠	١٣٣ .٦	١٠٦ .٤
دول امريكا الشمالية	٢٩٥١٦ .١	١٩٣٦٣ .٨	١٨١١٥	٤٧٥٠ .٤	٣٧٧١ .٧
دول امريكا الوسطى	٠	٠	٠	٠	٠
دول امريكا الجنوبية	٠	٨٣٧ .٢	٧٨٣ .٥	٥٧٠ .٩	٤٥٢ .٧
دول اوقيانوسيا	٠	٠	٠	٠	٠
بقية العالم	٣١٥٢ .٩	ــــ	ــــ	ــــ	ــــ
المجموع	١٠٩٤٧ .٧	١٠٤٦٦٠ .٥	٩٧٩٢١ .٨	٦٠٦٦٩ .٧	٤٨١٧٧ .١

المصدر :- **البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، سنوات متفرقة .**

(ــــ) عدم توفر البيانات .

جدول (٣)

التوزيع الجغرافي النسبي لأجمالي قيم الصادرات في العراق للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٦)

(نسب مئوية)

السنوات / البيانات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الدول العربية	٣ .٧	٣ .٩	٣ .٩	٥ .٣	٥ .٣
دول الاتحاد الاوربي	١٦ .٨	١٥ .٥	١٥ .٥	٠ .٠	٠ .٠
دول اوربا الغربية	٠ .٤	٠ .٠	٠ .٨	٢٤ .٣	٢٤ .٣
دول اوربا الشرقية	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠
الدول الآسيوية	٤٩ .٧	٦١ .٣	٦١ .٣	٦١ .٥	٦١ .٥
دول افريقيا غير العربية	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٢	٠ .٢
دول اوربا الشمالية	٢٦ .٨	١٨ .٥	١٨ .٥	٧ .٨	٧ .٨
دول امريكا الوسطى	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠
دول امريكا الجنوبية	٠ .٠	٠ .٨	٠ .٨	٠ .٩	٠ .٩
دول اوقيانوسيا	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠
المجموع	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠

المصدر **:- احتسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٢).**

٢- التوزيع الجغرافي للأستيرادات العراقية :-

يقصد بالتوزيع الجغرافي للأستيرادات ، دراسة هيكل الاستيرادات جغرافياً بحسب الدول أو المجاميع الدولية من اجل التعرف على مساهمة هذه الدول لتوفير السلع المطلوبة ، والتغيير الذي حصل على مساهمتها خلال مدة البحث والعوامل التي تقف وراء هذه التغيرات ، وان التوزيع الجغرافي للأستيرادات يعتمد الى حد كبير على طبيعة التركيب السلعي للأستيرادات ، إذ ان الاستيرادات تمثل نقصاً في السلع التي يعجز الاقتصاد الوطني عن توفرها ويحاول الحصول عليها من مصادرها (سلمان ، ٢٠١٥، ٣٩) .

أما التوزيع الجغرافي للأستيرادات فيكاد الوضع لا يختلف كثيراً عن وضع الصادرات خاصة بالنسبة للدول الرئيسة ، إذ تعد سوريا اكبر مصدر الى العراق خلال عامي (٢٠١٠-٢٠١١) بقيمة (٢. ٩٣٨٢) مليار دينار عام ٢٠١٠ ارتفعت قيمة الاستيرادات الى نحو (٧. ١٠٢١٢) مليار دينار عام ٢٠١١، تليها في المرتبة الثانية الصين الشعبية بواقع (٧. ٧٢٤٤) مليار دينار عام ٢٠١٠ انخفضت قيمة الاستيرادات الى (٠. ٧٨٨٦) مليار

دينارعام ٢٠١١ ، ثم تأتي الولايات المتحدة بالمرتبة الثالثة بواقع (١. ٣٣١٩) مليار دينار ارتفعت عام ٢٠١١ الى (٤. ٣٦٠٧) مليار دينار (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١١ ، ٥٥) ، اما خلال المدة (٢٠١٢- ٢٠١٦) فمن خلال بيانات الجدول (٤) فأن الدول الاسيوية تبقى هي اكبر مصدر الى العراق بواقع (٤. ١٧٣٣١) مليار دينار عام ٢٠١٢ ارتفعت الى (٧. ١٩٨٩٠) مليار دينار عام ٢٠١٦ لتبلغ نسبة مساهمتها (١. ٤٩%) من اجمالي قيمة الاستيرادات عام ٢٠١٦ . تليها استيرادات العراق من الدول العربية بواقع (٢. ١٠٤٧٠) مليار دينار عام ٢٠١٦ ونسبة مساهمته بلغت (٨. ٢٥%) ، ثم دول اوربا الغربية ودول اوربا الشرقية ودول امريكا الشمالية بواقع (٣. ٥٢٧٥) ، (٣. ٢٢٤٩) ، (٩. ٢٠٢٥) مليار دينار ونسبة مساهمته بلغت (٠. ١٣%) (٦. ٥%) (٠. ٥%) على التوالي من اجمالي الاستيرادات ، اما النسبة المتبقية البالغة (٥. ١%) فكانت لدول امريكا الجنوبية ودول افريقيا واوقيانوسيا(•) لعام ٢٠١٦ . انظر جدول (٥) .

(•) دول اوقيانوسيا : تضم كل من استرالاسيا ، ميلانيسيا، ماكرونيزيا ، بولينيسيا .

جدول (٤)

التوزيع الجغرافي لقيم (الاستيرادات) العراقية مع اهم الشركاء التجاريين

للمدة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) (مليار دينار)

السنوات / البيانات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الدول العربية	١٤٩٤٣ .٥	١٦٥٣٨ .٥	١٤٨١٨ .٧	١٤٦٦٣ .٩	١٠٤٧٠ .٢
دول الاتحاد الاوربي	٦٩٠٠ .٤	٩٨٢٧ .٠	٨٨٠٤ .٥	٠	٠
دول اوربا الغربية	٢٤٤٠٣ .٢	٦٩٢ .٦	٦٢٠ .٣	٧٣٨٨ .٧	٥٢٧٥ .٣
دول اوربا الشرقية	٠	١٦٦٠ .٤	١٤٨٧ .٨	٣١٥٠ .٠	٢٢٤٩ .٣
الدول الآسيوية	١٧٣٣١ .٤	٣٥٧٠٧ .٦	٣١٩٩٥ .٠	٢٧٨٥٧ .٤	١٩٨٩٠ .٧
دول افريقيا عدا العربية	٠	٠	٠	٥٦ .٧	٤٠ .٢
دول امريكا الشمالية	٤٨٨٥ .٥	٣٢٥٢ .٠	٢٩١٥ .٠	٢٨٣٦ .٨	٢٠٢٥ .٩
دول امريكا الجنوبية	٠	٦٢٢ .٦	٥٥٧ .٤	٧٤٩ .٤	٥٣٥ .٤
دول اوقيانوسيا	٠	٩٠٠ .٢	٨٠٥ .٧	٤٤ .٩	٣١ .٩
بقية دول العالم	٣٣٦ .٩	—	—	—	—
المجموع	٦٨٨٠٠ .٩	٥٨٥٥٦ .٩	٦٩٢٠٠ .٤	٥٦٧٤٧ .٨	٤٠٥١٨ .٩

المصدر **:- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، سنوات متفرقة .**

(—) بيانات غير متوفرة .

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي النسبي لقيم (الاستيرادات) في العراق للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٦)

(نسب مئوية)

السنوات / البيانات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الدول العربية	٢١ .٧	٢٣ .٩	٢٣ .٩	٢٥ .٨	٢٥ .٨
دول الاتحاد الاوربي	١٠ .١	١٤ .٢	١٤ .٢	٠ .٠	٠ .٠
دول اوربا الغربية	٣٥ .٥	١ .٠	١ .٠	١٣ .٠	١٣ .٠
دول اوربا الشرقية	٠ .٠	٢ .٤	٢ .٤	٥ .٦	٥ .٦
الدول الآسيوية	٢٥ .٢	٥١ .٦	٥١ .٦	٤٩ .٢	٤٩ .١
دول افريقيا غير العربية	٠ .٠	٠ .٠	٠ .٠	٠ .١	٠ .١
دول امريكا الشمالية	٧ .١	٤ .٧	٤ .٧	٤ .٩	٥ .٠
دول امريكا الجنوبية	٠ .٠	٠ .٩	٠ .٩	١ .٣	١ .٣
دول اوقيانوسيا	٠ .٠	١ .٣	١ .٣	٠ .١	٠ .١
بقية دول العالم	٠ .٤	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
المجموع	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠

المصدر : **احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على جدول (٤) .**

(ـــ) بيانات غير متوفرة .

ثالثاً : البنية السلعية للتجارة الخارجية في العراق :-

اصبح التعرف على البنية السلعية للتجارة الخارجية في العراق امراً مهماً لأنه يعكس مدى التطور الحاصل في القاعدة الانتاجية وتنوعها والتي تعد دالة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، ومما لاشك فيه ان تحليل البنية السلعية للتجارة الخارجية في العراق يقتضي تحليل الهيكل السلعي للصادرات من ناحية ، وهيكل الاستيرادات من ناحية اخرى ، إذ تعد مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) من الامور الواجب دراستها لبيان الاهمية النسبية للتجارة الخارجية في العراق (الهيتي ، ٢٠٠٥، ١٨) .

١- البنية السلعية للصادرات العراقية :

بالنسبة للتركيب السلعي للصادرات العراقية واثر السياسة التجارية على هذا التركيب ، فقد اوضحت الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية للعراق ان صادرات العراق تتكون من مجموعتين رئيسيتين من الصادرات : الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ، تمثل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من قيمة اجمالي الصادرات ، اما الصادرات غير النفطية فتتكون من مجموعات رئيسية (العاني ، ١٩٩٢، ١٣٦) . وكما موضح في الجدول (٦) .

جدول (٦)

البنية السلعية لقيم الصادرات العراقية للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

(مليار دينار)

السنوات / البيانات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٦٩.٦	٢٦١.٠	٣٠٧.٨	٢٩٢.٧	٢٧٤.٠	١٧٠.٢	١٣٤.٨
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٩٠.٨	١٣٩.٨	١٦٤.٤	١٥٧.٤	١٤٦.٩	٩١.٠	٧٢.١
الوقود المعدني	٦٠١٠٩.٢	٩٢٥٢٧.٠	١٠٩٠٢٤.٥	١٠٣٨٨٥.٩	٩٧١٨٧.٣	٦٠٢١٤.٥	٤٧٨١٥.٤
زيوت وشحوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المواد الكيمياوية	٦.١	٩.٣	١٠.٥	١٠.٥	٩.٣	٥.٩	٤.٧
سلع مصنعة	٣٠.٣	٤٦.٦	٥٤.٨	٥٢.٥	٤٩.٠	٣٠.٨	٢٤.٨
مكائن ومعدات نقل	١٤٥.٣	٢٢٣.٨	٢٦٣.٥	٢٥٠.٧	٢٣٥.٥	١٤٥.٤	١١٥.٨
سلع غير مصنعة	١٢.١	١٨.٧	٢٢.٢	٢٠.٢	١٩.٨	١١.٨	٩.٥
المجموع	٦٠٥٦٣.٤	٩٣٢٢٦.٢	١٠٩٨٤٧.٧	١٠٤٦٧٠.٧	٩٧٩٢١.٨	٦٠٦٦٩.٧	٤٨١٧٧.١

***المصدر*:- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، سنوات متفرقة .**

مـن خـلال بيانـات الجـدول (٧) يتبـين ان فقـرة الوقـود المعدنيـة التـي تضـم (الـنفط الخـام والمنتجات النفطية) بلغت اعلى نسبة مساهمة خلال المـــدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) ، إذ شكلت (٢. ٩٩%) من اجمالي قيمة الصادرات العراقية ، بينما سجلت بقية الصادرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية ، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود والمواد الكيميائية ، والسلع المصنعة ، مكائن ومعدات نقل والسلع غير المصنعة) النسبة المتبقية البالغة (٨. ٠%) ، مملا تقدم نستنتج مدى هيمنة سلعة واحدة هي النفط على صادرات العراق ومن ثم فأن عائداتها تشكل محور الاقتصاد العراقي ، الذي يعكس ضعف بنية هيكل الصادرات وبالتالي مدى تأثير الأقتصاد بهذه السلعة وارتباطه بالأقتصادات الخارجية .

جدول (٧)

البنية السلعية النسبية لإجمالي قيم (الصادرات) العراقية للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

(نسبة مئوية)

البيانات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المواد الغذائية	٠. ٣	٠. ٣	٠. ٣	٠. ٣	٠. ٣	٠. ٣	٠. ٣
المواد الخام غير الغذائية	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢
الوقود المعدني	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢
زيوت وشحوم	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠
المواد الكيمياوية	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠	٠. ٠
سبع مصنعة	٠. ١	٠. ١	٠. ١	٠. ١	٠. ١	٠. ١	٠. ١
مكائن ومعدات نقل	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢	٠. ٢
المجموع	١٠٠. ٠	١٠٠. ٠	١٠٠. ٠	١٠٠. ٠	١٠٠. ٠	١٠٠. ٠	١٠٠. ٠

المصدر **:- احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على الجدول رقم (٦) .**

٢- البنية السلعية للأستيرادات العراقية :-

ان لتحليل تطور البنية السلعية للإستيرادات في العراق اهمية بالغة للتعرف على نمط الاستيرادات ومدى استجابته لمتطلبات التنمية الاقتصادية .ويمكن تقسيم استيرادات العراق وفقاً للتصنيف الدولي الى البنود التي يوضحها الجدول (٨) .

وتكتسب دراسة بنية الاستيرادات أهمية كبيرة لأنها تعكس الى حد كبير التوجهات الحقيقية لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة وتتأثر بنية الاستيرادات السلعية بجملة من العوامل أهمها سياسة الدولة التجارية ، هيكل الحماية السائد ، مستويات الاسعار العالمية .

ويميل الاقتصاديون الى اعتبارهيكل الاستيرادات ، مقياساً لدرجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليها بلد ما . ولهذا الغرض نحاول معرفة نوع السلع المستوردة هل هي سلع استهركية ، وسيطة انتاجية ، في العراق يشكل النوع الاول حيزاً كبيراً في هيكل استيراداته ، بسبب ارتفاع الميل الحدي للأستهلاك لدى السكان ، وقصور جهازه الانتاجي في تلبية الاحتياجات المحلية ، ومن حيث التركيب السلعي للأستيرادات في العراق تشير البيانات الى ان الآلات ومعدات النقل والمصنوعات تشغل أكثر نسبة في عام ٢٠١٦ من اجمالي استيرادات العراق ، وهو الامر الذي يؤثر واقع الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً نامياً ، ومن ثم ضعفها في ظل هذا الواقع في قدرتها على تلبية احتياجاته من السلع المصنعة واعتماده في ذلك على الخارج ، إذ تشير البيانات في الجدول (٨) (٩) الى ان استيرادات مجموعة الآلات ومعدات النقل لا تزال تتفوق في أهميتها على سائر الاستيرادات . فقد بلغت قيمتها (٦. ١٩٧٨١) مليار دينار عام ٢٠١٠ من المجموع الكلي للأستيرادات ونسبة مئوية بلغت (٥. ٣٨%) من المجموع الكلي للأستيرادات وقد حافظت هذه المجموعة خلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) على الجهة ذاتها ، وهذا يعود الى عدم وجود ضوابط على الاستيرادات ، وعدم التوجه التنموي ، وعدم خضوع عمليات الاستيرادات لحاجات ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي .

أما استيرادات العراق من المصنوعات المتنوعة فقد سجلت معدلات متقاربة خلال مدة البحث إذ بلغت (٨. ١٥%) .

اما بصدد استيرادات العراق من المنتجات النفطية التي تركزت على سلعة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم والمواد الكيميائية ، فقد سجلت معدلات متقاربة بلغت (٨. ٩%) (٨. ٦%) (٧. ٦%) على التوالي . نستنتج مما سبق أن العراق لايزال مستهلك لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجيا ولم يحدث أي تغيير جوهرى لواقع العراق بينما يقطف بأنتاج الآلات والمعدات الانتاجية التي تعد المواطن الرئيسي لتثبيت دعائم التقدم العلمي والتكنولوجي .

جدول (٨)

البنية السلعية لقيم (الاستيرادات) في العراق للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

(مليار دينار)

السنوات / البيانات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المواد الغذائية والحيوانية الحية	٢٧٧٤ .٦	٣٠٢٠ .٢	٣٧١٤ .٩	٣٧٣٧ .٠	٣٣٤٨.٧	٣٠٦٣ .٧	٢١٨٧ .٩
المشروبات والتبغ	٦٦٨ .٠	٧٢٧ .١	٨٩٤ .٣	٩٠٠ .١	٨٠٥ .٧	٧٣٧ .٦	٥٢٧ .٢
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٩٢٤ .٩	١٠٠٦ .٧	١٢٣٨ .٣	١٢٤٥ .٣	١١١٥ .٩	١٠٢١ .٢	٧٢٩ .٣
الوقود المعدني	٥٠٣٥ .٣	٥٤٨١ .١	٦٧٤٣ .٠	٦٧٨٧ .٥	٦٠٧٧ .٢	٥٥٦١ .٣	٣٩٧٠ .٣
زيوت وشحوم	٣٢٨٨ .٤	٣٥٧٩ .٥	٤٤٠٢ .٨	٤٤٢٨ .٥	٣٩٦٧ .٦	٣٦٣٢ .٣	٢٥٩٣ .٣
المواد الكيمياوية	٣٤٤٢ .٥	٣٧٤٧ .٣	٤٦١٠ .٤	٤٦٣٧ .٢	٤١٥٤ .٥	٣٨٠٢ .٥	٢٧١٥ .١
سلع مصنعة	٥٨٥٧ .٤	٦٣٧٦ .٠	٧٨٤٣ .٧	٧٨٨٩ .١	٧٠٦٨ .٣	٦٤٦٩ .١	٤٦١٩ .٣
مكائن ومعدات نقل	١٩٧٨١ .٦	٢١٥٣٢ .٨	٢٦٤٨٨ .٠	٢٦٦٤١ .٩	٢٣٨٧١ .٥	٢١٨٤٨ .١	١٥٦٠٠ .٠
مصنوعات متنوعة	٨١١٨ .٢	٨٨٣٦ .٨	١٠٨٧٠ .٦	١٠٩٣٣ .٦	٩٧٩٦ .٧	٨٩٦٦ .٧	٦٤٠١ .٧
سلع غير مصنعة	١٤٩٠ .٠	١٦٢١ .٩	١٩٩٥ .٠	٢٠٠٦ .٧	١٧٩٨ .٠	١٦٤٥ .٣	١١٧٤ .٩
المجموع	٥١٣٨٠ .٩	٥٥٩٢٩ .٤	٦٨٨٠١ .٠	٦٩٢٠٠ .٩	٦٢٠٠٤ .٤	٥٦٧٤٧ .٨	٤٠٥١٨ .٩

المصدر **: البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، سنوات متفرقة .**

جدول (٩)

البنية السلعية النسبية لإجمالي قيم (الاستيرادات) في العراق للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

(نسب مئوية)

السنوات / البيانات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٥ .٤	٥ .٤	٥ .٤	٥ .٤	٥ .٤	٥ .٤	٥ .٤
المشروبات والتبغ	١ .٣	١ .٣	١ .٣	١ .٣	١ .٣	١ .٣	١ .٣
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	١ .٨	١ .٨	١ .٨	١ .٨	١ .٨	١ .٨	١ .٨
الوقود المعدني	٩ .٨	٩ .٨	٩ .٨	٩ .٨	٩ .٨	٩ .٨	٩ .٨
زيوت وشحوم	٦ .٤	٦ .٤	٦ .٤	٦ .٤	٦ .٤	٦ .٤	٦ .٤
المواد الكيمياوية	٦ .٧	٦ .٧	٦ .٧	٦ .٧	٦ .٧	٦ .٧	٦ .٧
سلع مصنعة	١١ .٤	١١ .٤	١١ .٤	١١ .٤	١١ .٤	١١ .٤	١١ .٤
مكائن ومعدات نقل	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥
مصنوعات متنوعة	١٥ .٨	١٥ .٨	١٥ .٨	١٥ .٨	١٥ .٨	١٥ .٨	١٥ .٨
سلع غير مصنعة	٢ .٩	٢ .٩	٢ .٩	٢ .٩	٢ .٩	٢ .٩	٢ .٩
المجموع	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠	١٠٠ .٠

المصدر **: احتسبت النسب من قبل الباحث بالأعتماد على الجدول رقم (٨) .**

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية لتجارة العراق الخارجية

لغرض التعرف على مستقبل التجارة الخارجية للأقتصاد العراقي ، لابد من معرفة التطورات التي تحصل على هذه التجارة ، ومنها ما يأتي :-

أولاً :- مشكلة العجز في الميزان التجاري العراقي

يعد الميزان التجاري من ابرز المؤشرات الاقتصادية ، واحد ابرز الارقام المهمة في أي اقتصاد ويعرف بأنه ((ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما ، والذي يتعلق بالبضائع أو الاشياء الملموسة سواء كانت مستوردة أم مصدرة)) (عبد الناصر ، ٢٠٠٤، ٣٨٧). ويتألف الميزان التجاري من الصادرات والاستيرادات المنظورة ، وتظهر القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن من الميزان والاستيرادات في الجانب المدين .

ويبدو أن الميزان التجاري يكون في حالة العجز عندما يصبح حجم أو قيم الصادرات للدولة اقل من حجم الاستيرادات او لايغطي مقدار استيراداتها ، وبالتالي فهو مؤشر على ضعف تنافسية الدولة امام المنتجات الاجنبية وهو ما يؤدي الى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الاجنبي ، بينما يصبح الميزان التجاري في صالح الدولة إذ كان هناك فائض تجاري أي زيادة صادرات الدولة على استيراداتها (عبد الله ، ٢٠١٣ ، ١) .

ان دراسة اسباب العجز في الميزان التجاري العراقي مع دول العالم يستدعي الوقوف على اسباب تضخم الاستيرادات وتعثر الصادرات والتي يمكن اجمالها على النحو التالي (عبد الناصر، ٢٠٠٤ ، ص٣٨٨) :

١- عدم كفاية الانتاج المحلي خصوصاً الصناعي لسد العجز في السوق المحلية .

٢- زيادة الطلب على السلع المستوردة لغرض الاستهلاك المحلي .

٣- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية نتيجة الاهمال الذي لحق القطاع الزراعي وعدم وجود سياسة تنموية الغرض منها رفد القطاع الزراعي وتشجيع المنتوج الوطني .

اما تعثر الصادرات فأسبابه هي :

١- تعثر الصناعة في العراق فقد ادت الاوضاع السياسية التي مر بها العراق يعد عام ٢٠٠٣ الى تعطيل ٦٠٠٠ معمل وشركة وبالتالي انعكس على حجم الصادرات العراقية .

٢- تردي الصادرات العراقية والتي اقتصرت بشكل اساسي على النفط والمواد الخام التي لاتحتاج الى مهارة كبيرة لتهيئتها .

٣- الانهيار الذي لحق بالقطاع الزراعي وخاصة النباتي ، وبالتالي اهملت مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية ، لعدم دعم الحكومة وعدم حماية المنتوج المحلي نتيجة انفتاح باب الاستيرادات بشكل واسع على مختلف المنتجات الزراعية . عليه يمكن القول ان الفائض في الميزان التجاري يتحول الى عجز عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية أي ان الميزان التجاري يتسم بالفائض مع وجود النفط لكنه يتحول الى عجز في حالة استبعاد النفط ، لأن النفط يهيمن على الصادرات العراقية . ويدل تدني نسبة الصادرات العراقية غير النفطية على ضعف القدرة التنافسية العراقية وهذا الضعف نتيجة لبنية انتاجية ضعيفة هي الاخرى ، ومؤسسات وهيئات تجارية تصديرية قاصرة ايضاً ، كما ان الصادرات العراقية (الزراعية والصناعية) تفتقر الى التنوع ، وتتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية فيها ، مما يجعل قطاع التصدير في العراق عاجز عن المنافسة ، وقاصراً عن تحفيز النمو وخاضع لتقلبات الاسواق العالمية (طيوح ، ٢٠١٥ ، ٤٢) .

ثانياً :- التبعية الاقتصادية :

ظهر هذا المفهوم في دراسات بعض الباحثين في أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة . والتبعية بصورة عامة هي خضوع وتأثير أقتصاد بلدٍ ما بالمؤثرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تمتلكه هذه القوى من امكانات السيطرة على الاقتصاد التابع ، بشكل يتيح للأقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع . ويمكن توضيح معنى التبعية الاقتصادية بأنها
((الارتباط غير المتكافئ بين اقتصادين متباينين في درجة تطورهما إذ يشكل احدهما القطب الاكثر نضجاً والاكمل بناءً ، اما الآخر فهو الطرف التابع)) (طيوح ، ٢٠١٥، ٤٢) .
وسيتم توضيح التبعية الاقتصادية من خلال المؤشرات الآتية :- (جبيل ، ٢٠١٨، ٥٤)

١- مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات :

يقصد به مدى تغلب الوزن النسبي لسلعة من سلع الدولة على جملة الصادرات ، ففي حالة ارتفاع نسبة اعتماد الدولة على سلعة واحدة الى جملة الصادرات ، ففي حالة ارتفاع نسبة اعتماد الدولة على سلعة واحدة الى جملة الصادرات ارتفاعاً يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها مأمونة ،

وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد تبعيتها ، ولقياس هذا المؤشر يمكن استخدام الصيغة الرياضية الآتية :- (سيات ، ٢٠١١، ٥٠)

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات اهم السلع}}{\text{اجمالي الصادرات}} \times ١٠٠$$

فإذا كانت قيمة المعادلة اقل من ٥٠% فأن الدولة تكون حالة استقلالية اقتصادية ، اما اذا كانت بين ٥٠% الى ٧٠% فأن الدولة تعد في منطقة انتقالية ، اما اذا كانت قيمة المعادلة اكثر من ٧٠% فأن الدولة تكون في حالة حرجة أي ان الدولة تكون في حالة تبعية اقتصادية (سيات ، ٢٠١١، ص٥٠) .

ومن خلال بيانات الجدول (١١) يتضح ان تجارة الصادرات العراقية غير النفطية تعاني من تبعية تظهر ضعف قوة أي تكون الدولة في حالة حرجة .

ب- مؤشر درجة التركز السلعي للأستيرادات

يقاس في هذا المؤشر نسبة المواد الاستهلاكية من جملة الاستيرادات وخصوصاً المواد الغذائية ، ومن نتيجة هذا المؤشر يمكن تحديد مدى وجود قوة غذائية ومدى اعتماد الدولة في سد حاجاتها مع السلع الغذائية ، ولقياس هذا المؤشر يمكن استخدام الصيغة الرياضية الآتية :- (سيات ، ٢٠١١، ٥٠)

$$\text{درجة التركز السلعي للأستيرادات} = \frac{\text{الاستيرادات من أهم سلعة}}{\text{اجمالي الاستيرادات}} \times ١٠٠$$

إذا كانت قيمة المعادلة أكثر من ٣٠% فأن الدولة تعد في حالة تبعية اقتصادية للخارج ، اما اذا كانت قيمة المعادلة ما بين ٢٠% - ٣٠% فأنها تعد في مرحلة انتقالية ، اما اذا كانت قيمة المعادلة اقل من ٢٠% فأن الدولة تعد مستقلة (العبيدي ، ١٩٨٩ ، ص١٥٠) . كما موضح في الجدول (١١)

ومن خلال بيانات الجدول يتبين ان العراق يعاني من تبعية واضحة للسلع الاستهلاكية والتي تعد من اهم الاستيرادات لكونها ترتبط ارتباطاً مباشر بحياة السكان ، وهذا يعكس ضعف القطاع الزراعي والصناعي وبالتالي يوضح ان التبعية الاقتصادية هي مشكلة ملازمة للأقتصاد العراقي مع دول العالم .

جدول (١١)

مؤشر التركز التجاري العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦)

(نسب مئوية)

المؤشـــــــــر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	متوسط القيم (٢٠١٠-٢٠١٦)
درجة التركز السلعي للصادرات = صادرات اهم السلع X ١٠٠ اجمالي الصادرات	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩٩ .٢	٩ .٩
درجة التركز السلعي للستيرادات= استيرات أهم السلع X ١٠٠ اجمالي الاستيرادات	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٣٨ .٥	٨ .٣
درجة التركز الجغرافي للصادرات = الصادرات الى اهم شريك X١٠٠ اجمالي الصادرات	٦١ .٣	٦١ .٣	٦١ .٣	٦١ .٣	٦١ .٣	٦١ .٣	٦١ .٣	١ .٦
درجة التركيز الجغرافي للأستيرادات= الاستيرادات من اهم شريك X ١٠٠ اجمالي الاستيرادات	٥١ .٦	٥١ .٦	٥١ .٦	٥١ .٦	٥١ .٦	٥١ .٦	٥١ .٦	١ .٥

المصدر **: احتسبت النسب من قبل الباحث يالأعتماد على بيانات الجداول (٢، ٤ ، ٦ ، ٨) .**

٣- مشكلة التضخم

تعد هذه المشكلة من المشاكل الخطيرة التي تصيب مفاصل الاقتصاد ، والمقصود به الارتفاع الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ، خلال مدة زمنية معينة ، إذ ادت العوامل الخارجية دوراً هاماً في التأثير على معدلات التضخم بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجـي ، إذ اصبحت اغلب ان لم يكن جميع مكونات سلة المستهلك يتم الحصول عليها من استيراداته ، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة سلباً وايجاباً ، وبالنتيجة فأن التضخم المستمر يخلق بيئة غير استثمارية لكافة القطاعات ويزيد من عدد العاطلين عن العمل ، إذ تنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية .

٤- مشكلة معدلات التبادل مع الدول

تشير النظريات التجارية ومنها نظرية النفقات النسبية الى ان الربح المتحقق من التجارة الخارجية يتوقف على معدلات التجارة الخارجية او نسبة التبادل التجاري .

ويمكن تعريف معدلات التبادل التجاري بأنها ((عدد الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل وحدة يصدرها الى العالم الخارجي)) (النجار، ١٩٦٨، ٥٤٦) ، وفي الاطار النقدي

يمكن ان نحصل على معدل التبادل الدولي ((بقسمة ثمن الوحدة من صادرات ذلك البلد على ثمن الوحدة من استيراداته)) ، إذ تشمل النتيجة عدد الوحدات المستوردة التي يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة مصدرة . وهذه تعد من المشاكل التي تعاني منها تجارة العراق الخارجية مع دول العالم إذ ان اغلب السلع المصدرة هي مواد خام بينما السلع المستوردة هي سلع مصنعة وبالتالي فأنها ترجح كفة الاستيرادات على الصادرات من ناحية السعر والكمية المستوردة .

٥- مشكلة التنمية الاقتصادية :-

تعد التجارة الخارجية احد الشروط الاساسية للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية الانتاجية ، ومعيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من خلال الاستيرادات وفي نفس الوقت التخلص من السلع والخدمات المختلفة عن طريق التصدير ، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فتعرف التجارة الخارجية على انها عبارة عن قاطرة تجر التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية .

وبما ان الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات عدة تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية الا انه يواجه العديد من التحديات الهيكلية والتي تتمثل بالاختلالات الاقتصادية والتشوهات الاقتصادية نتيجة التراجع الذي لحق بالقطاعين الزراعي والصناعي وقطاع المياه والري وقطاع السياحة والنقل والخدمات .. الخ نتيجة لصعوبة الحصول على التمويل ، وهذا يرتبط بشكل واضح بالتجارة الخارجية ، إذ تعجز الايرادات من النقد الاجنبي المتحصل عن طريق الصادرات (غير النفطية) بسبب هشاشتها عن تغطية احتياجات العراق من الواردات من الخارج ، والتي تمثلت بالسلع الاستهلاكية دون الاستثمارية التي يمكن عن طريقها بناء قاعدة تنموية اقتصادية (جبيل ، ٢٠١٨، ٣١٩) .

الأستنتاجات

١- تساهم التجارة الخارجية مساهمة فعالة في تحديد المعالم الرئيسة للبنيان الاقتصادي وايجاد التوازن والترابط بين القطاعات الاقتصادية ، واهمية دورها في تعجيل عجلة التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم المتقدمة والنامية .

٢- يعتمد العراق على التجارة الخارجية ، وخاصة الصادرات على الانتاج النفطي المستخرج من باطن الارض ، لذلك يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية (احادية الجانب) ؛ وهو ما يعكس ضعف التنوع في هيكل الصادرات ، بينما تمثل صادرات المواد الخام والجلود والاصواف والحيوانات الحية والمواد الكيميائية هي ليست صادرات ذات طابع تنافسي ضعيف نسبياً .

٣- استنتج الباحث انه خلال مدة البحث(٢٠١٠- ٢٠١٦) ان هنالك تذبذب في حجم التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي .

٤- اثر الانفتاح الاقتصادي سلباً على التجارة الخارجية للأقتصاد العراقي وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي إذ اصبح هناك تنوعاً كبيراً في الاستيرادات العراقية مقابل محدودية الصادرات وهو ما يعكس فشل الخطط الاستراتيجية التنموية والذي له انعكاساته على النمو الاقتصادي في العراق .

٥- تعد التبعية الاقتصادية من اخطر المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية للأقتصاد العراقي وتمتد الى تبعية سياسية وهو ما يقيد الاقتصاد العراقي ويمنعه من التطور المستقبلي .

٦- تعكس المؤشرات الاقتصادية للأستيرادات مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على دول العالم مما تسبب في محدودية مرونته على التغير في ظل الظروف المحيطة به ومن ابرزها الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة وانعدام الخطط .

التوصيـــــات

١- يتوجب على الدولة اعادة النظر في اولويات اصلاح الاقتصاد وتبني سياسات تضمن تحفيز وتنشيط قطاعات الانتاج لغرض سد جزء من الطلب المحلي.

٢- ضرورة تنوع الصادرات في التبادل التجاري مع كافة دول العالم ، وعدم الاعتماد على سلعة واحدة هي النفط الخام في تمويل الموازنة العامة في العراق .

٣- توجيه الاستثمارات صوب القطاعات الانتاجية المهمة .

٤- تشجيع دور القطاع الخاص لكي يأخذ دوره من اجل تخفيف العبء على القطاع العام في التبادل التجاري .

٥- ضرورة الاستفادة من نتائج البحث العلمي على ارض الواقع ، لان ذلك أهم رهان من اجل تطوير القطاع الصناعي والزراعي للوصول الى اقتصاد غير نفطي .

٦- تقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساسي في الدخل القومي من خلال استغلال الايرادات النفطية في توسيع الطاقات الانتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن ومصدر للعوائد فقط الى قطاع منتج للثروات الوطنية .